

الضمان الاجتماعي

مجلة لمواضيع الرفاه والسياسات الاجتماعية

العمل الاجتماعي المدرك للفقير
محررة - ضيفة: ميخال كرومير نيفو



تصدر عن مؤسسة التأمين الوطني

يناير 2019
كراس 106

العمل الاجتماعي المدرك - للفقر: استخدام النموذج في أقسام الخدمات الاجتماعية خلال السنوات 2014-2018

ميخال كرومر-نيفو¹, أيلالا ميثير² ونوريت فايسبرغ - ناكاش².

في عام 2016، قررت وزارة العمل والرفاه والخدمات الاجتماعية اعتماد نموذج العمل الاجتماعي الذي يراعي إدراك - الفقر كنموذج رائد في عمل العامل الاجتماعي في أقسام الخدمات الاجتماعية. سبق هذا القرار، إدراج النموذج في عام 2014 في برنامج هيلوتس، أسر تواجه فرصة في عدد محدود من أقسام الخدمات الاجتماعية. منذ تبني هذا النموذج تم دمج في خمسة برامج، في 100 قسم للخدمات الاجتماعية وأكثر. ولهذه الغاية، تم تطوير نموذج تنظيمي والتي تعمل هذه البرامج بموجبه. وتصف هذه المقالة التمهيديّة العملية من بداية عام 2014 وحتى عام 2018. وقد استعرضنا بإيجاز المبادئ النظرية للنموذج وأهميتها بالنسبة للممارسة، ثم قدمنا خمسة برامج والنموذج التنظيمي واختتمنا المقالة بالتحديات المتعلقة بتنفيذ النموذج التنظيمي والمبادئ التنظيمية للنموذج.

1 قسم العمل الاجتماعي على اسم شيبينسر، جامعة بن غوريون في النقب، ووزارة العمل والرفاه والشؤون الاجتماعية
2 وزارة العمل والرفاه الاجتماعي والخدمات الاجتماعية

القدرة على التصرف والفقير: من "الاستعداد" إلى "التنظم"

روت ليستر¹

فيما يلي ترجمة للفصل السادس من الكتاب التأسيسي للباحثة البريطانية، روت ليستر ، **Poverty**. يتناول الفصل قدرة تصرف الناس الذين يعيشون في الفقر، أي قدرتهم على أن يكونوا نشطين ومؤثرين، أن يكتبوا قصة حياتهم. حتى وقت قريب، كان هناك فقط اعتراف جزئي بقدرة تصرف الأشخاص الذين يعيشون في الفقر. في الحالات التي تم فيها الاعتراف بالقدرة على التصرف، كان ذلك يعني نقل المسؤولية عن الفقر إلى الشخص الفقير أكثر من الاعتراف بالذاتية المعقدة للأشخاص الذين يحاولون إدارة حياتهم في ظروف صعبة. واستنادا إلى استعراض موسع للدراسات، يقدم الفصل مناقشة عامة لفكرة القدرة على التصرف وكيف ينعكس في مختلف تفسيرات الفقر. بعدها يتم استعراض الأربع أشكال المختلفة لقدرة التصرف وسط أشخاص الذين يعيشون في فقر: تدبر أمورهم، أي ما معناه التعامل كجزء من حياتهم اليومية الروتينية. العودة إلى، أي المقاومة كجزء من الروتين اليومي؛ التخلص من هذا، أي ما معناه التخلص من حالة الفقر. التنظم، أي بمعنى التنظم من أجل إحداث تغيير نظامي.

1 عضو في حزب العمل في مجلس اللوردات في إنجلترا، والبروفيسور أمريتا للسياسة الاجتماعية في جامعة لوفبورو وناشطة اجتماعية معروفة. بين السنوات 1987 إلى عام 1971 عملت مع Child Poverty Action Group، ومنذ عام 2010 شغلت منصب رئيسة لها. وقد عملت لسنوات على تعزيز سياسة العدالة الاجتماعية. يتناول بحثها قضيتين رئيسيتين: الفقر (جنبا إلى جنب مع قضايا الضمان الاجتماعي ودولة الرفاهية) والمواطنة (بما في ذلك جنسية الأطفال والشباب)، مع التركيز على القضايا الجنسانية. في كلا الموضوعين تجمع بين التحليل النظري والمفاهيمي والتجريبي وتحليل السياسة.

هل يمكن للعمل الفردي من إحداث تغيير اجتماعي؟ نقاش نقدي واقتراحات للممارسة

يوفال ساعر-هيمن¹، سيفان روسو كرم²

إن المناقشة المهنية والبحثية حول إمكانية عمل العمال الاجتماعيين لتشجيع التغيير الاجتماعي في عملهم الفردي محدودة. تسعى هذه المقالة إلى توسيعها وتعميقها، مع التركيز على سؤالين: ما هو التغيير الاجتماعي، إن وجد، الذي يمكن للعمل الفردي أن يحدثه؟ كيف يبدو العمل الفردي من أجل تغيير اجتماعي؟ ويستند المقال إلى تحليل نقدي لثلاثة تأملات كتبها الطلاب في برنامج فردي للتغيير الاجتماعي - وهو برنامج لتدريب الطلاب على أساس نموذج العمل الاجتماعي المدرك للفقر. إن تحليل الانعكاسات التي كتبها الطلاب حول عملهم تمكن التحقيق والتحليل النظري في انعكاس الجوانب الاجتماعية والسياسية في العمل الفردي للأخصائيين الاجتماعيين. استناداً إلى التحليل تم اقتراح مصطلح "العدالة الاجتماعية" كمصطلح وسيط بين التغيير الاجتماعي والتغيير الفردي، ويتميز بثلاث مراحل لتنفيذ العمل الفردي من أجل التغيير الاجتماعي: تحديد الظلم الاجتماعي، والتعرف على الظلم الاجتماعي والعمل ضد الظلم الاجتماعي.

1 قسم العمل الاجتماعي على اسم شبيترس والمركز الإسرائيلي للبحوث النوعية حول الإنسان والمجتمع، جامعة بن غوريون في النقب برنامج أسر تواجه فرص وقسم العمل الاجتماعي على اسم شبيترس، جامعة بن غوريون في النقب

2 برنامج أسر تواجه فرص وقسم العمل الاجتماعي على اسم شبيترس، جامعة بن غوريون في النقب

ما العلاقة بين استنفاد الحقوق وممارسة الحقوق بشكل فعال؟

الاستنفاد الفعال للحقوق في برنامج أسر تواجه فرص

سيفان روسو - كارمل¹، إيريس سوكلوفير-ياكوبي² وميخال كرومير-نيفو³

في تاريخ التعامل مع الحقوق في العمل الاجتماعي، يتم التمييز بين محامي الدفاع الخاص وبين محامي الدفاع الاجتماعي، الذي يوجه إلى التغيير الاجتماعي من خلال تغيير الأنظمة والقوانين أو التأثير على طريقة توزيع الموارد. تسعى هذه المقالة إلى تقديم نسخة معاصرة من استنفاد الحقوق الفردية، التي تضيف إلى هذه الممارسة طابع سياسي، وتسمى "استنفاد حقوق فعال". تستند المقالة إلى الخبرة المكتسبة في برنامج عائلات تواجه الفرص، حيث تم تطوير مفهوم "استنفاد حقوق فعالة" وتطبيقاته لأول مرة. تم تبني وظيفة العامل الاجتماعي لاستنفاد الحقوق، والذي تطويره في برنامج أسر تقابل الفرص، من قبل مكتب الرفاه في حوالي 100 بلدة في جميع أنحاء البلاد.

إن تعريف الفقر في نموذج العمل الاجتماعي المدرك للفقر باعتباره انتهاكاً للحقوق يجعل عمل استنفاد الحقوق جزءاً هاماً من الفهم النظري والممارسة. علاوة على ذلك، فإن فهم أن الفقر ليس فقط نقصاً مادياً ولكن أيضاً نقصاً في رأس المال الرمزي، يغير من ممارسة استنفاد الحقوق بشكل جذري ويؤكد على الجوانب العلاجية لهذه الممارسة. تعرض المقالة استنفاد الحقوق الفعال كممارسة استباقية تتضمن ثلاثة عناصر: تحديد المشاكل من حيث الحقوق؛ الوقوف إلى جانب مقدم الطلب؛ من مشكلة محددة لممارسة سياسة. كما يناقش المقال دور العامل الاجتماعي في سياق استنفاد الحقوق، ودور العامل الاجتماعي العائلي في سياق استنفاد الحقوق وكذلك يناقش الحاجة لتطوير المجال.

1 سيفان روسو كارمل، MSW، قسم العمل الاجتماعي على اسم شبيتر، جامعة بن غوريون في النقب. شغلت منصب مديرة برنامج أسر تواجه فرص خلال السنوات 2014-2018

2 إيريس سوكلوفير، M.A.، مديرة البرامج، وحدة الأسرة والمجتمع، جوينت-إشاليم

3 ميخال كرومير - نيفو، Ph.D.، بروفييسور في قسم العمل الاجتماعي على اسم شبيتر، جامعة بن غوريون في النقب

تنظيم ضحايا سياسة الإسكان العام في إسرائيل: اختيار النضال

تامار شفارتس-زيف¹، عديت بليت-كوهين² وميمي ايزشتادطند³

في السنوات الأخيرة ، على خلفية تآكل نظام الإسكان العام في إسرائيل، نشهد اتجاهًا متناميًا للمجموعات المحتجة من النساء المتأثرات بسياسة الإسكان العامة، والتي ترفض قبول السياسة القائمة وتسعى إلى إحداث التغيير. تُسمع هذه الدراسة أصوات هؤلاء النساء وتسعى لفهم العملية التي أدت بهم إلى القدرة التعاونية التي تهدف للاحتجاج والتغيير. أجريت الدراسة باستخدام نهج نوعي-ظاهراتي باستخدام منظور البحث النسوي، وهي تعتمد على 15 مقابلة متعمقة شبه مفهومة مع ضحايا سياسة الإسكان العام، الفعالات في تنظيم احتجاج في هذا المجال. ترسم النتائج صور التي تظهر أن عملية تحريك (mobilization process) ضحايا سياسة الإسكان العام تتبلور على ضوء الآثار الخطيرة المترتبة على المتشردات وعلاقاتهم بدولة الرفاهية ووكلائها، وكذلك تعرضهم للاحتجاج الاجتماعي كإستراتيجية للمقاومة الديمقراطية. تظهر الدراسة أن مواجهة النساء الفقيرات مع وكلاء دولة الرفاهية هي ساحة ممتازة لتعزيز عملية التحريك. كما تفتح نافذة على الطريقة التي تقوم بها المواقع الهامشية للمتضررات من سياسة الإسكان العامة على منح معاني للمتشرديات وإقامة العمل التعاوني.

1 مدرسة العمل الاجتماعي ، جامعة حيفا

2 مدرسة بول باروالد للعمل الاجتماعي والرفاه الاجتماعي، الجامعة العبرية في القدس

3 مدرسة بول باروالد للعمل الاجتماعي والرفاه الاجتماعي، الجامعة العبرية في القدس والجامعة المفتوحة

تصور متلقيات خدمة العلاج الاجتماعي في أقسام الخدمات الاجتماعية: الاختلافات بين العلاج الروتيني والعلاج المدرك للفقر

براند ليفي إيلا¹، ميكي مالو²

تتناول المقالة الرضا وتجارب متلقيات الخدمة اللاتي يعشن في الفقر بالنسبة للعلاج الاجتماعي الذي يتلقينه من العاملة الاجتماعية العائلية في أقسام الخدمات الاجتماعية. وعلى وجه التحديد، تقارن الدراسة بين الأدوات الكمية والنوعية بين تصورات أولئك الذين يتلقون العلاج في البرامج الخاصة للعمل الاجتماعي المدرك للفقر والذين يتلقون العلاج الروتيني لدوائر الخدمات الاجتماعية. اشتملت الدراسة على 235 من متلقي الخدمة من أربع مجموعات: شملت مجموعتنا متلقيات خدمة في البرامج الفريدة المدركة للفقر- برامج "تننفس الصعداء" وبرنامج "أسر تواجه الفرص"، وتشمل المجموعتين الأخريين لمتلقي الرعاية الروتينية، بحيث أن واحدة منها تضم المشاركات اللاتي تم علاجهن من قبل العاملة الاجتماعية العائلية التي تدربت على العمل الاجتماعي المدرك للفقر. أجريت المقابلات هاتفياً، وتضمنت أسئلة مغلقة ومفتوحة. وتشير النتائج الكمية إلى العلاقة الموجودة بين تواتر اللقاءات وبين الرضا العالي من العلاقة مع العاملة الاجتماعية وكذلك ورضا أولئك الذين يشاركون في برامج خاصة أعلى من مجموعة العلاج الروتيني. كذلك اتضح أن لا يوجد تأثير لتاريخ العلاقة مع أقسام الخدمات الاجتماعية على الرضا من العلاقة. كما تبين أن رضا متلقيات العلاج من قبل العاملة الاجتماعية العائلية المدركة - للفقر كان أعلى نسبياً من مجموعة العلاج الروتيني العادي، إلى مستوى الرضا في البرامج الفريدة. وقد وجد أن الرضا العالي يرتبط بالتجارب التي يقدم فيها العامل الاجتماعي الدعم، ويعترف بالاحتياجات، ويحترم، وينشط ويبادر بالاتصال، ويوفر موقفاً شاملاً. وقد تبين أن الارتياح المرتفع يرتبط بالخبرات التي يقدم فيها العامل الاجتماعي الدعم، ويعترف بالاحتياجات، ويحترم، وينشط ويبدأ الاتصال، ويوفر نهجاً شاملاً. تفحص الدراسة النتائج على ضوء المناهج التي تؤكد على أهمية علاقات العمل الاجتماعية والقيود على البحث والتوصيات لأبحاث مستقبلية.

1 لا براند ليفي، طالبة دكتوراه، قسم الإدارة والسياسة العامة، جامعة بن غوريون
2 البروفسور ميكي مالو، قسم الإدارة والسياسة العامة، جامعة بن غوريون

بين المحافظ والإداري والنقدي: صراع من أجل الاحتراف في العمل الاجتماعي في إسرائيل

شاهار تيمور - شالفن¹

تعرض الأدبيات المهنية التي تتناول الاحتراف في الخدمة العامة صورة لأنواع الخطاب التي تحكم المجال المؤسسي للعمل الاجتماعي: الخطاب المحافظ الذي يعزز قيم المحافظة على النظام الاجتماعي والذي يراقب من خلال عدسة باثولوجية الناس الذين يعيشون في فقر، والذين يحتاجون الإشراف عليهم من وجهة نظرهم. الخطاب الإداري الذي يروج لقيم توفير الموارد وحساب التكلفة - الفائدة والنجاعة. في السنوات الأخيرة، تعزز مقابل هذان النوعان من الخطاب، الخطاب النقدي، الذي يدعو إلى التغيير الاجتماعي وتحقيق الاستقرار إلى جانب الأشخاص الذين يعيشون في الفقر والإقصاء. لا توضح الأدبيات بشكل كافي طرق تصرف هذه الأنواع من الخطاب عندما تجتمع في الميدان. أصبحت الدراسة الموصوفة في هذه المقالة ممكنة بعد أن دخلت وزارة الشؤون الاجتماعية في عملية تبني النموذج النقدي للعمل الاجتماعي المدرك للفقر. لقد فحصت الدراسة تجارب العاملين الاجتماعيات في الخدمة المدنية والذين سعوا للعمل على ضوء هذا النموذج من أجل وصف اللقاء بين أنواع الخطاب السائدة في الميدان والخطاب النقدي. سأقدم استنتاجين: انتلاف خطاب الذي يعكس وجود صلة بين المواقف المحافظة والمبررات الإدارية لمنع الموارد؛ كيف ترتبط هذه العلاقة بتجارب العاملين الاجتماعيات، اللاتي يشعرن أنهن لسن على دراية بها وفي الممارسة المدركة للفقر التي يقدمنها. على أساس هذه النتائج، سأوضح كيف أن المواجهة بين هذه الأنواع من الخطاب تمثل صراعاً على الاحترافية وكيف يضع الخطاب المحافظ والإداري العقبات أمام الخطاب النقدي في الحوار الشخصي، وستكون مساهمة المقالة في الممارسة في توضيح الخطوات والشروط التي قد تدعم إمكانية غمس الخطاب النقدي في النظام المؤسسي.

1 جامعة بار ايلان، قسم علم الاجتماع والأنثروبولوجيا. جامعة بن غوريون في النقب، قسم العمل الاجتماعي

